(التجــوز)

في الدرس النحـوي

دراسة نحوية تطبيقية

إعداد الدكتور

ربيــع جمعـة محمـد الغفــير

المدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة ـ جامعة الأزهر

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية

(التجـوز) في الدرس النحـوي دراسة نحوية تطبيقية

ربيـع جمعـة محمـد الغفـير

تخصص اللغويات بقسم اللغة العربية وآدابها في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة ـ جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: Rabeaal-ghafir. 4@azhar. edu. eg

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ملخص البحث

يُعـدّ التَجـوّز في الاسـتعمال، والتسـمح في اللفـظ والعبـارة عنـد النحـاة مـن صـور الخـروج الجـائز عـن القواعـد المألوفـة، والقوالـب الموضـوعة للتعبيـر عـنهم. وهـو موضـوع طريـف يتنـاول ناحيـةً مـن نـواحي التوسـع اللغـويّ المنضـبط، الـدال علـى عظمـة اللغـة، وثرائهـا، وسـعة تصـرفها، والـذي أولاه سـيبويه ومـن حـذا حـذوه مـن متقـدمي النحـاة عنايـةً فائقـة. وهـذا الموضـوع لـم يتناولـه أحـد بالدراسـة علـى هـذا النحـو فيمـا أعلـم، وعسـى أن يضـيف شـيئًا – ولـو يسـيراً – إلـى المكتبـة النحويـة، في جانب من جوانب البحث اللغوي الدقيق.

الكلمات المفتاحية

التَجـوّز – التسمح – العبـارة – الاستعمـال – اللفـظ – النحـو – اللغـة.

(Transcendence) in the Syntactic Lesson

An Applied Syntactic Study

By: Rabea Gomaa Mohammed Al-Ghafir

Assistant Professor of Arabic Language

Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo

Azhar University

Email: Rabeaal-ghafir. 4@azhar. edu. eg

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

Abstract

Grammarians consider overuse and auscultation of utterances and phrases as recognized forms of transcending the common rules and established standards which express them. Accordingly، this unique topic handles an aspect of disciplined language development which indicates the greatness، richness، capacity of action of the Arabic language. Therefore، Sibawayh and those who followed suit of the early grammarians devoted considerable attention to such qualities. In addition، as far as the researcher is concerned، this topic has not been touched by any study in such a way. Hence، the researcher hopes that this research may add- even an ample portion- to the library of syntax in such a field of specialized language research.

Key words: transcendence، auscultation، phrase، use، utterance، syntax، language

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

أما بعد

فإن اللغة العربية قد وضعت على نظام عالٍ، وترتيب محكم، وسبك دقيق، نظام لم يتوافر للغة أخرى من لغات الدنيا، وبلغت هذه اللغة من السعة والتفنن ما يعجز بشر عن الإحاطة به، أو بلوغ مداه، حتى قال الإمام الشافعي – رحمه الله تعالى –: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلم يحط بجميع علمه إنسان غير نبي" (١)

لا جرم كانت هذه اللغة وعاء الرسالة الخاتمة إلى البشر أجمعين، فنزل بها القرآن الكريم، ونطق بها النبي العظيم صلى الله عليه وسلم، فوسعت كتاب الله لفظًا وغاية، وحملت شريعة الله – تعالى – ببيان معجز، وتصرف دقيق.

ولقد قيض الله لهذه اللغة من أقطاب العلم، وأئمة النحو من وضعوا لها الأطر العامة، والقوانين الجامعة، التي تحصى طرائق التعبير فيها، على أحكم نظام، وأدق ترتيب، فوضعوا أحكام الإعراب، وقواعد التركيب، وضوابط الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وغير ذلك مما تحفل به المدونات النحوية من موضوعات.

وعدّ النحاة – البصريون – كل خروج عن هذا النسق مخالفةً يحكمون عليها بالندرة أو الشذوذ.

---

(١) الرسالة: ص١٢٨ ، تحقيق الشيخ احمد شاكر، ط مكتبة دار التراث – مصر – الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

غير أن النحاة أنفسهم سمحوا بصور من الخروج على مألوف اللغة، ومقرر القواعد بما أسموه: العدول عن الأصل، أو الاتساع، أو المجاز ومخالفة الحقيقة، ونحو ذلك.

وهذه الصور بلغت حداً من الكثرة، من الحذوفات، والتقديرات، وتقديم ما حقه التأخير، وتأخير ما حقه التقديم، وغير ذلك.

ولعل أبا الفتح ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) كان أكثر العلماء اهتماماً بهذه الظاهرة ورصداً لها، حيث خصها ببحث طويل في كتابه الرائع (الخصائص) سماه: شجاعة العربية، كما ذكر صورها مبثوثة في كتاب (الخصائص) وغيره من كتبه.

وجاء من بعده العلامة ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) فأفاض في الحديث عن هذه الظاهرة في كتابه العبقري (مغنى اللبيب) وأفرد لها بابا منه، وهو الباب الثامن الموسوم بـ (ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) وحصرها في إحدى عشرة قاعدة كلية [١].

وابن جنى، ومن بعده ابن هشام في عمليهما قد سارا على ما وضع أسسه، وفتق أكمامه سيبويه، ومن بعده ابن السراج، والذي يعد أول من تحدث عن ظاهرة الاتساع اللغوي، وأفرد لها فصلاً خاصاً بنفس العنوان في كتابه (الأصول في النحو) [٢]

ولم يكن هذا النظام الذي سمح النحاة بالخروج عنه فيما أسموه بظاهرة الاتساع النحوي عبثيًا، أو عاريًا عن الضبط، بحيث يصل إلى حد الفوضى التي تنفلت من سلك النظام، ويصبح المعنى مكتنفًا برداء اللبس والغموض " إنه اتساع يظل وفق المعايير التي تضمن للمعنى وضوحه، معتمداً على معطيات المقام، وظروف الخطاب، والأعراف الشائعة في

(١) مغنى اللبيب: ٢ / ٧٧٩ .

(٢) الأصول: ٢ / ٢٦٥ .

البيئة اللغوية". (١)

ومن ضروب هذا التوسع الذي سمح به النحاة واستعمله بعضهم: ما يسمى بالتجوز في الاستعمال، أو التسمح في العبارة، أو التقريب في المعنى، حيث يسمى النحوي أو النحاة الشيء بالاسم، ويطلقون عليه الإطلاق الذي لا يكون إطلاقًا حقيقيًا وإنما هو على سبيل التجوز والاتساع.

والذي يجعلهم يحكمون على إطلاق أو استعمال ما بالتجوز وعدم الحقيقة هو مخالفة القواعد العامة التي تواضعوا عليها، ففي نحو: كان زيدُ مجتهداً، يعربون (مجتهداً) خبراً لـ(كان)، ثم يعودون فيقولون: إن هذا الإطلاق من قبيل التجوز في العبارة؛ لأن (كان) فعل عندهم، والمقرر عندهم: أن الفعل لا يخبر عنه. (٢)

وكان إعرابهم لكلمة (الرجل) في أسلوب النداء: يا أيها الرجل (صفةً) من قبيل التجوز أيضًا؛ لأن المقرر – عندهم – أن الصفة لا تكون إلا بالمشتق، أو المؤول بالمشتق. (٣)

وهكذا كل كلام كان ظاهره مخالفًا للقواعد المقررة عندهم، فإنه يعد من قبيل التجوز في العبارة، على ما سنفصل القول فيه في هذا البحث بإذن الله تعالى.

سبب اختيار الموضوع:

لم أجد أحداً من النحويين أفرد هذه الظاهرة – التجوز – بالحديث، بل إن الكثيرين منهم لم يقفوا عند هذا المعنى، ولم يلتفتوا إليه، ولم أجد كذلك أحداً من الدارسين – حسب علمي – أفرد هذا الموضوع بالدرس، غاية الأمر أنها إشارات مقتضبة، وأحكام عابرة، منثورة في بعض أمهات التراث النحوي القديم، ككتاب سيبويه، وشرحه للسيرافي،

---

(١) ظاهرة الاتساع في النحو العربي، د. حسن شبانة: ١٠.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ١٠٣، وحاشية الصبان على الأشموني: ١ / ٢٢٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ١٣٠.

والأصول لابن السراج، والمقتضب لأبى العباس المبرد، والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني، وشرح الكافية للرضى.

وكان أكثر من وقف عند هذا الموضوع، واهتم بهذه الزاوية، وصار يحاكم بها استعمالات النحاة أفراداً وجماعات: موفق الدين ابن يعيش في شرحه لمفصل الإمام الزمخشري[1]، ثم أبو الفتح عثمان ابن جنى في كتابه (الخصائص)، ثم ابن هشام في كتابه (مغنى اللبيب) فكان هذا سبب اختياري للموضوع، وهو رغبتي في جمع شتات هذه الظاهرة النحوية المنثورة في بطون أمهات التراث النحوي، راجيًا أن أضيف شيئا ولو يسيراً – إلى المكتبة النحوية، وأسد فراغًا بها.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وكان ما أشرت إليه من ندرة ما كتب عنه يمثل صعوبة في سبيل الدراسة.

خطة البحث

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل – بعد المقدمة – على: فصلين، وخاتمة.

أما الفصل الأول- وهو يعد بمثابة الجانب النظري للبحث – فتناولت فيه: تعريف التجوز، وصوره، وأسبابه، ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التجوز، والمراد به في هذا البحث.

المبحث الثاني: ألفاظ ترادف التجوز في الاستعمال النحوي.

المبحث الثالث: صور التجوز.

المبحث الرابع: الأسباب التي أدت إلى تجوز النحاة في العبارة والاستعمال.

وأما الفصل الثاني - وهو يعد الجانب التطبيقي للبحث – فهو بعنوان: التجوز في التراث النحوي.. دراسة تطبيقية على أبواب نحوية وصرفية.

ويشتمل على خمسة عشر مبحثاً (هي مسائل البحث):

المبحـــث الأول: تسمية (كان) وأخواتها أفعالا.

المبحث الثاني: تسميتهم منصوب (كان) ومرفوع (إن) أخباراً.

المبحث الثالـــث: العطف بالرفع بعد استكمال (إن) خبرها.

المبحث الرابـــع: حد الصفة عند الزمخشري.

المبحث الخامس: تثنية (هذان وهاتان واللذان واللتان).

المبحث السادس: قولهم بتثنية نحو (القمران).

المبحث السابـــع: إطلاق التأنيث على الألفين معاً في نحو (حمراء).

المبحث الثامـــن: إطلاق الإبدال على التعويض عند الصرفيين.

المبحث التاسـع: إطلاقهم على (أولاء) و (أولى) اسم المقصور والممدود.

المبحث العاشر: الاسم المحلى بـ (ال) في قولهم (يأيها الرجل) بين النعت والبدل.

المبحث الحادي عشر: قولهم في همزة (كساء، ورداء).

المبحث الثاني عشـــر: عدم دلالة المصدر على الزمان.

المبحث الثالث عشـــر: قولهم إن الجار والمجرور في موضع نصب.

المبحث الرابع عشـــر: جعلهم جزئي المركب اسماً واحدا.

المبحث الخامس عشر: جزم المضارع في جواب الأمر ونحوه.

ثم ذكرت الخاتمة، وهي تشتمل على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، وما أراه من توصيات.

وبعد ذلك أثبت قائمة بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها في أثناء بحثي.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

الباحث

الفصل الأول :

التجوز

تعريفه - صوره -أسبابه

ويشتمل على أربعة مباحث

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الأول

تعريف التجوز والمراد به في هذا البحث

التجوز لغة: على زنة (تفعُّل) مأخوذ من الفعل (جوَّز)، يقال في اللغة: تجوّز فلان في صلاته، إذا أتى بأقل ما يكفي فيها من الأركان [١] ، ومنه الحديث: "إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين، وليتجوّز فيهما" [٢]

وبناء عليه يكون التجوز هو استعمال لفظ يتحقق منه أدنى المقصود دون أن يكون وافياً بالمقصود كله؛ تسهيلاً، أو اعتماداً على الثقة بالمخاطب.

وهي إحدى خواص العربية التي لا يكاد يوجد لها نظير في لغة أخرى، قال أبو منصور الثعالبي: "العربية تقدم على الكناية توسعاً، واقتداراً، واختصاراً، وثقة بفهم المخاطب، ومن أمثلة ذلك: قوله – تعالى –: (كل من عليها فان) [٣] ، أي: على الأرض، وقوله – تعالى –: (حتى توارتْ بالحجاب) [٤] يعنى الشمس" [٥]

وأما المعنى الاصطلاحي للتجوز فإنني لم أقف على تعريف له عند أحد من النحويين، إلا أننا يمكن أن نستنبط من استعمالهم للفظة، ومواقعها في كلامهم أنها تمثل صورة من صور المرونة والطواعية التي تعدّ من أبرز سمات العربية، وتتبدى واضحة في تراكيبها، وطرائق تأليفها، وألفاظها، وتعابيرها.

وهو بهذا يقارب لفظ (الاتساع) الذي عرفوه بأنه: مرونة يخرج بها الكلام عن حدود

---

(١) يراجع: المصباح المنير: صـ٩٦، مادة (ج و ز) ، واللسان : (ج و ز) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ك الجمعة، ب التحية والإمام يخطب، حديث (٨٧٥) .

(٣) الرحمن: ٢٦.

(٤) سورة ص : ٣٢.

(٥) فقه اللغة وسر العربية: ٣٢٤.

العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النحو [١] .

وهو أحد صور العدول عن اللفظ، والخروج عن الأصل في الاستعمال.

والتجوز في الدرس اللغوي أعم من أن يكون في العبارات، أو في الاصطلاحات لأنه يشمل عدة صور، منها:

استعمال بعض الصيغ مكان بعض، كاستعمال اسم الفاعل مكان اسم المفعول، كقوله – تعالى –: "لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم" [٢] ، فالتقدير – عند بعضهم –: لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله [٣] .

واستعمال اسم المفعول مكان اسم الفاعل، كما في قوله – تعالى –: "وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستورا" [٤] فالمعنى – عند بعضهم : حجاباً ساتراً؛ إذ إن الحجاب يكون ساتراً لا مستورا [٥] .

ومنها: التوسع في الظرف والجار والمجرور، حيث يجيز النحويون فيهما ما يمنعونه في غيرهما، وهذا ما عبر عنه النحويون بهذه القاعدة: الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما. [٦]

والمراد به هنا التجوّز في العبارة والاصطلاح عند النحاة، لا مطلق التجوز في اللغة، ولذلك جاء هذا البحث متناولاً عبارات النحاة واصطلاحاتهم التي تجوّزوا فيها.

---

(١) ظاهرة الاتساع في النحو العربي، د. حسن محمود شبانة: صـ٤٥.

(٢) هود: ٤٣.

(٣) الدر المصون: ٦ / ٣٣٢.

(٤) الإسراء: ٤٥.

(٥) البحر المحيط: ٦ / ٣٩، والدر المصون: ٧ / ٣٦٢، وتفسير القرطبي: ١٣ / ٩٥ ط مؤسسة الرسالة.

(٦) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٨٨ ، وشرح المفسر لابن يعيش : ١/ ١٠٣ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ٢٨٦ ، والمقاصد الشافية : ٢/ ٣١٧ ، و مغنى اللبيب : ٢ / ٦٩٣ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ١٥٩ .

المبحث الثاني

ألفاظ ترادف التجوز في الاستعمال النحوي

يشترك مع التجوز من حيث الاستعمال ثلاثة ألفاظ، استعملها النحويون بمعناه، وإن كانت في حقائقها مختلفة عنه، وهي:

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

١ – الاتساع، أو التوسع: وهو أكثر الألفاظ استعمالاً بمعنى التجوز والتقريب.

يعبر كثير من النحاة عن التجوز بالاتساع، والتوسع، فيقولون: عُبرّ بكذا عن كذا، أو دون كذا اتساعـًا، أو توسعـًا في الكلام [١] .

وهذا التعبير لا يقصد به الاتساع، أو التوسع، الذي هو مجموعة الحذوف والتقديرات، وغيرها من أنواع العدول، التي أفرد لها ابن جنى بابـًا واسعـًا من كتاب (الخصائص) سماه: شجاعة العربية، وعبر عن نظريته فيها بقوله: "وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية" [٢]

وجاء من بعده ابن هشام فأفاض في الحديث عنها في كتابه (مغنى اللبيب) وأفرد لها بابـًا واسعـًا منه، عنون له بقوله: (ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية)، وحصرها في إحدى عشرة قاعدة كلية [٣] .

ولعل أول من عرف الاتساع بهذا الاستعمال هو ابن السراج، وهو أول من خصّه بباب محدود، قال فيه: "الاتساع ضرب من الحذف، إلا أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه" [٤]

---

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ١٠ / ١٢٣ ، وشرح الكافية : ٥ / ١٤٩ .

(٢) الخصائص : ٢ / ٤٤٧ .

(٣) مغنى اللبيب : ٢ / ٧٧٩ .

(٤) الأصول : ٢ / ٢٦٥ .

ومثل ابن السراج لهذا النوع من الحذف بقوله – تعالى –: "واسأل القرية التي كنا فيها" (١) أي: أهل القرية، وقوله – تعالى –: "بل مكر الليل والنهار" (٢) أي: مكركم في الليل والنهار.

ثم قال في آخر الباب: "وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به " (٣)

ويبدو أن ابن السراج في فهمه لظاهرة الاتساع كان يقفو خطا سيبويه، حيث ذكر سيبويه نحواً من هذه الأمثلة السابقة، مقرونةً بمصطلحات لا تبعد كثيراً عن الاتساع الذي فهمه ابن السراج وشرحه، مثل: الإيجاز، والاختصار، والاختزال، وعنون لها في كتابه بقوله: "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام، وللإيجاز والاختصار " (٤) مما أوحى لابن السراج بالتعريف السابق (٥) .

فالخلاصة إذاً أن التوسع في العبارة، أو الاتساع فيها، الذي يرادف التجوز – موضوع بحثنا – ليس هو ذلك التوسع الذي تحدث عنه ابن السراج – تبعـًا لسيبويه – وقفاه بعد ذلك من جاءوا بعده، كابن جنى، وابن هشام، وغيرهما.

وليس هو كذلك مصطلح (السعة) الذي يستعمل للدلالة على النثر تمييزاً له عن الشعر، ويعبرون عنه أحيانـًا بـ (الاختيار) الذي يقصدون به النثر، مقابل مصطلح (الاضطرار) الذي يقصدون به الشعر (٦) .

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) سبأ: ٣٣.

(٣) الأصول: ٢ / ٢٦٥.

(٤) الكتاب: ١ / ٢١١ – ٢١٦.

(٥) ظاهرة الاتساع في النحو العربي: ٤٢.

(٦) الخصائص: ١ / ٣٢٨ ، ٢ : ٢٩٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١١١ ، والهمع : ١ / ٢٢٤ .

٢ـ التسامح، أو التسمّح، أو المسامحة.

فكثيراً ما يعبرون عن (التجوز) بالتسمح، أو التسامح، والجامع بينهما: أن في كل منهما نوعـًا من المرونة والطواعية، التي تسمح باستعمال لفظ مكان لفظ، والخروج بلفظ من استعمال الى استعمال، قال ابن يعيش عن إطلاق النحاة على (هؤلاء، وهؤلا) اسمي المقصور والممدود: "تسمح في العبارة" (١) أي تجوز.

وقال الفاكهي: " وما يقع في عبارة البعض من إطلاق المقصور على غير الاسم المعرب تسامح" (٢) أي: تجوز.

وقال أيضـًا: "ولا يسمى غير الاسم المعرب ممدوداً إلا تسمحـًا (٣) "

وقال أبو سعيد السيرافي عن حديث سيبويه عن الأشياء التي تجزم جوابها تشبيهـًا بالشرط، وهي الأمر، والنهى، والاستفهام، وغيرها: " وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ واتساع، كما اتسع في نصب الظرف، وقال في نحو، زيدٌ خلفك: النصب بما قبله" (٤)

(١) شرح المفصل: ٦ / ٣٦، ويراجع: شرح الشافية للرضى : ٢ / ٣٢٦.

(٢) شرح الحدود النحوية: ٩٤.

(٣) المرجع السابق: ٩٥.

(٤) شرح الكتاب: ١٠ / ١٢٣.

٣ـ التقريب.

يكثر استعمال النحاة لكلمة (التقريب) مقارنة لكلمة (التجوز)، مؤكدةً لمعناها وموضحة لها، وكثيراً ما تذكر بدلها، وتقع موقعها؛ ذلك لأنها تؤدى – عندهم – نفس المعنى الذي يريدونه من كلمة (التجوز).

ومن ذلك: قول ابن يعيش عن تسمية النحاة منصوب (كان) ومرفوع (إن) خبراً: "وأما قولهم: خبر (إن) وخبر (كان) فتقريب؛ لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها"(١)

فهنا استعمل ابن يعيش كلمة (التقريب) بمعنى التجوز، ووضعها موضعها.

إلى غير ذلك مما سيفصل في البحث بإذن الله تعالى.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) شرح المفصل: ١/ ١٠٣، وينظر كذلك: المرجع نفسه: ١/ ١٣٠، و ٣ : ٤٩.

المبحث الثالث
صـــور التجوّز

للتجوز عند النحاة صور يمكن إجمالها في أربعٍ:

إحداها: مراعاة ظاهر اللفظ دون معناه.

هذه الصورة تبدو واضحة في إطلاقهم على (كان وأخواتها) (أفعالاً)؛ لأن ألفاظها تقبل علامات الأفعال مثل: تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل، ودخول أدوات النصب، وأدوات الجزم، واتصاله بنون التوكيد.

ومنه قوله – تعالى –: " فلولا كانتْ قرية آمنت فنفعها إيمانها" (١) ، " وكنتُ عليهم شهيداً ما دمت فيهم"(٢)، " لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب"(٣)، " أو تكون لك جنة من نخيل وعنب"(٤)، " فلا تكونن من الممترين"(٥)، " وليكونن من الصاغرين"(٦)

فلما كانت قابلة لهذه العلامات سمَّوها أفعالاً، وهي في الحقيقة عندهم ليست أفعالاً؛ لعدم دلالتها على الحدث (٧) ، ولذلك راعى أبو القاسم الزجاجي معناها فأطلق عليها لفظ (الحروف)؛ لأنها شبيهة بها في كونها دالةً على معنى في غيرها (٨) .

الثانية: ذكر بعض ما ينطبق عليه اللفظ دون الباقي.

---

(١) يونس : ٩٨.

(٢) المائدة : ١١٧.

(٣) البينة : ١.

(٤) الإسراء : ٩١.

(٥) البقرة : ١٤٧.

(٦) يوسف : ٣٢.

(٧) يُراجع : المقتصد لعبد القاهر الجرجاني : ١/ ٣٩٨ .

(٨) جمل الزجاجي : ٤١ .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وتبدو هذه الصورة واضحة في حدَ الصفة عند الزمخشري، حيث قال في تعريف الصفة: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" (١)

وهذا الحدَ راعى فيه الزمخشري بعض ما ينطبق عليه لفظ الصفة؛ لأنها باتفاق النحاة – ومنهم الزمخشري – أعمَ من أن تكون اسمـًا؛ ولكنه أطلق ذلك عليها؛ تسهيلاً على المتعلمين؛ إذ الإعراب يتعلق بالمفردات، والجملة لا يكون لها موضع إعراب إلا إذا وقعت موقع المفرد، ولا يظهر في الجملة ولا شبه الجملة الواقعتين صفةَ إعرابٌ؛ ولذلك تجوَز في العبارة (٢) .

الثالثة: بناء الحكم على بعض الأقسام دون بعض.

وتبدو هذه الصورة واضحة في قولهم: إن المصدر لا يدل على الزمان.

فهذه القاعدة ليست مطردة في كل المصادر؛ لأن بعضها يدل على الزمان، وهو المصدر المنسبك من (أن) والفعل، فإنه يدل على الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والمستقبل(٣).

فإطلاقهم أن المصدر لا يدل على الزمان روعي فيه أحد قسمي المصدر، وهو المصدر الصريح لا المنسبك.

الرابعة: إسقاط بعض الخطوات في البنية الصرفية.

البنية الصرفية للكلمة قد تمر بعدة خطوات حتى تستقر على الصيغة الأخيرة لها؛ ولذلك تُسقط بعض هذه الخطوات؛ اختصاراً وإيجازاً في الكلام.

ويبدو ذلك واضحـًا في جعلهم (الهمزة) بدلا من (الواو) في كلمة: كساء.

---

(١) المفصل : ١٥٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٧.

(٣) شرح المفصل : ٨ / ١٤٩ .

وفى الحقيقة ليست الهمزة بدلاً من الواو، بل هي بدل من الألف المنقلبة عن الواو [1] .

وسيأتي تفصيل ذلك وشرحه في أثناء البحث بإذن الله تعالى.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) المرجع السابق: ١٠/ ٩، وينظر : التكملة لأبى على الفارسي : ٢٢٤ ، وشرح الشافية للرضى : ٢/ ٣٢٤ ، والممتع في التصريف لابن عصفور: ١/ ٣٢٦ .

المبحث الرابع
الأسباب التي أدت إلى تجوز النحاة في العبارة والاستعمال.

يمكن القول بأن النحاة تجوزوا في عباراتهم، وخالفوا الأصول العامة، والقواعد المقررة، لأربعة أسباب:

أحدها: التيسير والتقريب على المتعلمين.

الثاني: وضوح المعنى وأمن اللبس.

الثالث: الاقتداء بالقرآن الكريم ولغته.

الرابع: التوسع الذي تسمح به مرونة اللغة.

وفيما يلي تفصيل لهذه الأسباب الأربعة:

السبب الأول: التيسير والتقريب على المتعلمين:

وذلك من أبرز الأسباب التي دعت النحويين إلى القول بالتجوز في العبارة، ومن ذلك قول ابن يعيش: " وقول النحويين: خبر (كان) إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ؛ لأن الأفعال لا يخبر عنها"(١)

فابن يعيش يقصد بالتقريب هنا: أن الأصل أن يقال على خبر (كان) خبر للمبتدأ، ولكن لما زال حكم الابتداء بدخول (كان) خيف الالتباس على المبتدئ، فقيل خبر (كان)، ولم يقل خبر المبتدأ؛ لأن معنى قولنا: كان زيد قائمًا: الإخبار عن زيد بالقيام.

السبب الثاني: وضوح المعنى وأمن اللبس:

وقد أوضح ابن السيد البطليوسي هذا السبب بقوله: "صناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، فقد تكون فيها الألفاظ مطابقةً للمعاني، وقد تكون

---

(١) شرح المفصل: ١/ ١٠٣.

مخالفة لها، إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شئ، وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر، إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلتا الحالتين واحدة، فيجيز النحويون في صناعتهم التركيب التالي: أُعطى درهمٌ زيداً، ويرون أن فائدته كفائدة: أعطى زيدٌ درهمًا، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ، وهو مسند إلى زيد في المعنى، وكذلك يجيزون: ضُرب بزيد الضربُ، وخُرج بزيد اليومُ، وولد لزيدٍ ستون عامًا، وقد عُلم أن الضرب لا يضرب، واليوم لا يُخرج به، وأن الستين عامًا لا تولد، فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني؛ لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء، وهو في المعنى إلى شيء آخر"(١)

ثم قال البطليوسي: "وليس هذا بضرورة شاعر، بل هو كلام العرب الفصيح، المتعارف بينها في محاوراتها، وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج إلى بيان"(٢)

ولعل هذا ما كان يعنيه سيبويه حين عنون لهذه الاستعمالات اللغوية بقوله: "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى؛ لاتساعهم في الكلام، وللإيجاز والاختصار"، ثم أورد التراكيب التي تحدث عنها ابن السيد وشرحها (٣) .

وجاء ابن يعيش بعد ذلك فسمى هذه الدلالة بدلالة القرائن الحالية، ورأى أنها تسد مسد اللفظ المطابق، وتغنى عنه، فقال: "وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليةٍ أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أُتى بالمطابق جاز،

---

(١) المسائل والأجوبة للبطليوسي (مخطوط) صـ ٣١، ٣٢، والأشباه والنظائر : ٣ / ١٤٨ ، وظاهرة الاتساع في النحو العربي : ٤٣ ، والنقل منه.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الكتاب: ٣ / ٤٧٨ .

وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه" [١]

وقد بلور ابن مالك – رحمه الله – نظرية أمن اللبس، وجعلها محوراً لكثير من التصرفات النحوية، وذلك في ألفيته، حيث يقول:

وإن بشكلٍ خيف لبسٌ يجتنب [٢] .

السبب الثالث: الاقتداء بالقرآن الكريم ولغته:

المتأمل في الاستعمال القرآني يجد أن القرآن الكريم قد عدل عن استعمالات ظاهرة، وتجوّز في التعبير بها عن غير حقائقها؛ وذلك من سعة لغة القرآن الكريم، ويكون ذلك أيضًا حيث يتضح المراد، ويفهم المعنى، ويؤمن اللبس والإشكال.

ومن ذلك ما أورده سيبويه، ومن بعده ابن السراج في سياق الحديث عن ظاهرة الاتساع اللغوي، ودورانها في لغة العرب، وفصيح الكلام، وذلك كقوله – تعالى –: "واسأل القرية"[٣]، أي: اسأل أهل القرية، فالقرية لا تسأل على الحقيقة، وقوله – تعالى –: "بل مكر الليل والنهار" [٤] ، أي: مكركم في الليل والنهار؛ إذ الليل والنهار لا يتأتى منهما المكر، ولا ينسب إليهما على الحقيقة.

قال ابن السراج في نهاية الباب الذي أفرده في كتابه (الأصول) للحديث عن هذا النوع من الاتساع: "وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به"[٥]

---

(١) شرح المفصل: ١/ ١٢٣ .

(٢) انظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ١١٧، والمقاصد الشافية: ٣ / ٢٣ .

(٣) يوسف: ٨٢ .

(٤) سبأ : ٣٣ .

(٥) الأصول: ٢/ ٢٦٥ .

السبب الرابع: التوسع الذي تسمح به مرونة اللغة:

المرونة في تركيب الجملة العربية من أبرز سمات العربية، والتجوز في الاستعمال، أحد مظاهر هذه المرونة التي تفنن النحاة في استعمالها، والتدليل عليها، وكان استعمالهم لفظًا مكان لفظ، أو التعبير بكلمة دون أخرى، ملمحًا من ملامح هذا التفنن.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد شبه ابن جنى هذا التصرف من النحويين "بالإنسان يكون له ابنان أو أكثر من ذلك، فلا يمنعه نجابة النجيب منهما من الاعتراف بأدونهما، وجمعه بينهما في المقام الواحد، إذا احتاج إلى ذلك"

ثم استدل على ذلك بحكاية أبى العباس المبرد مع عمارة بن عقيل، حيث قرأ عمارة بحضرة المبرد قوله – تعالى –: "ولا الليل سابقُ النهار"(١)

بنصب (النهار)، فقال له المبرد: ما أردت؟ قال: أردت: سابقٌ النهارَ – بتنوين اسم الفاعل، ونصب النهار حينئذ على أنه مفعول له – قال: فهلا قلته؟ فقال عمارة: لو قلتُه لكان أوزن.

قال ابن جنى تعليقًا على هذه الحكاية: "وهذا يدلك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر في نفوسهم منه، سعةً في التفسح وإرخاء النفس، فاعرف ذلك مذهبًا لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيء منه"(٢)

ولا شك في أن النحاة حين مارسوا هذه المرونة في تراكيبهم واستعمالاتهم، وتجوزاتهم إنما كان ذلك محكومًا بأطر وضوابط، وعلاقات بين حقائق الألفاظ ومجازاتها.

فحين أطلقوا على (كان) وأخواتها – مثلاً – أفعالاً، إنما قالوا ذلك لأنه يجرى عليها ما يجرى على الأفعال، من حيث (تصرفها بالماضي، والمضارع، والأمر، والنهى، والفاعل،

---

(١) يس: ٤٠.

(٢) الخصائص: ٣/ ٨٢.

نحو قولك: كان، يكون، كن، لا تكن، وهو كائن) [١]

وإنما حكم على استعمالهم هذا بالتجوز لما في قصورها من الدلالة على ما يدل عليه الفعل، فالفعل – في الحقيقة – ما دل على حدث، و(كان) وأخواتها لا دلالة فيها على أحداث [٢] .

إلى غير ذلك مما سيفصل القول فيه فيما يلي من مباحث بإذن الله تعالى.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٨٩ ، ٩٠ ، وينظر : الهمع : ١ / ٣٥٣.

(٢) في المسألة خلاف وتفصيل سيذكر في محله من الدراسة التطبيقية. انظر ص١٨ من هذا البحث.

الفصل الثاني
التجوز في التراث النحوي
دراسة تطبيقية على أبواب
نحوية وصرفية
ويشتمل على خمسة عشر مبحثاً.

المبحث الأول

تسميتهم (كان وأخواتها أفعالاً)

عرف النحاة الفعل بأنه: ما دل على اقتران حدث بزمان. (١)

فالفعل إذاً دالّ على شيئين: الحدث، وزمان وجوده. (٢)

ولذلك فإن تسمية النحويين (كان) وأخواتها أفعالاً من قبيل التجوز في الاستعمال، والتسمح في العبارة، وذلك لأنها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط.(٣)

عقد المبر لـ (كان) وأخواتها باباً في (المقتضب)، عنونه بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهن" (٤) ، قال فيه: " اعلم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك" (٥)

---

(١) المفصل: ٣٢٦ ، وشرح الكافية للرضى : ١ / ٢٥ ، و ٥ / ٣ ، ويراجع : حدود النحو للأبذى : ٥٤ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي : ٧٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٢ .

(٣) وقد خالف ابن مالك وجماعة هذا الرأي وذهبوا إلى أن (كان) وأخواتها تدل على الحدث والزمان معًا ، وساق ابن مالك في (شرح التسهيل) عدداً من الأدلة على ذلك . شرح التسهيل: ١ / ٣٣٨ ، وينظر : مغنى اللبيب: ٢ / ٥٠٣ ، والارتشاف : ٢ / ٧٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٥/ ١٩٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٧٠ .

(٤) المقتضب: ٣ / ٩٧ ، وهكذا عنون سيبويه لـ (كان وأخواتها) : الكتاب : ١ / ٤٥ .

(٥) المقتضب : ٣/ ٩٧ .

أي أن هذه الأفعال تدل على الزمان، ولا دلالة فيها على الحدث، كالأفعال التامة [١].

وقال عبد القاهر الجرجاني: " وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط، فلما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عُوضت الخبر" [٢]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقال ابن يعيش: " وتسمى أفعالاً ناقصة، وأفعال عبارة، فأما كونها أفعالاً، فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر، والنهى، والفاعل، نحو قولك: كان، يكون، كن، لا تكن، وهو كائن، وأما كونها ناقصة؛ فلأن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: ضرب، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و (يكون) تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سمى باسم مدلوله" [٣]

ثم قال: " فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل: أفعال عبارة" [٤]

---

(١) يراجع في المسألة: التذييل والتكميل: ٤ / ١١٦، والمقاصد الشافية: ٢/ ١٣٧، ١٣٨، واللباب للعكبري: ١/ ١٦٧ وحاشية الصبان: ١/ ٣٣٢.

(٢) المقتصد: ١/ ٣٩٨، وينظر : التوطئة لأبى على الشلوبين : ٢٢٤.

(٣) شرح المفصل: ٧/ ٨٩، ٩٠، وينظر: الهمع: ١ / ٣٥٣.

(٤) شرح المفصل: ٧/ ٩٠.

وهناك مسلك ثالث في تسمية (كان) وأخواتها، انفرد به أبو القاسم الزجاجي في (جُمله)، وفيه تجوّز كذلك، حيث سمى هذه الأفعال حروفًا، قال: " باب الحروف التي ترفع الأسماء، وتنصب الأخبار "، واستمر إطلاق الحروف عليها في جميع الباب(١) .

قال ابن إياز البغدادي: " ومن سماها – أي (كان) وأخواتها - حروفًا كالزجاجي فقد تجوّز" (٢)

وقال البطليوسي: " وليس ذلك ببعيد؛ لأن الفعل إنما وضع ليدل على حدث واقع في زمن محصّل، وذلك الحدث مضمن فيه، غير خارج عنه، وأحداث هذه الأفعال التي هي أخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، أو: كان زيد قائمًا، فإنما تخبر عن زيد بالقيام في كلتا المسألتين، ولكن القيام مضمن في (قام) غير خارج عنه، والقيام خارج عن (كان) غير مضمّن فيها، فلما كان حدثها، الذي هو خبرها خارجًا عنها أشبهت الحروف التي معانيها في غيرها" (٣)

(١) جمل الزجاجي: ٤١.

(٢) المحصول في شرح الفصول: ١ / ٣٨٤.

(٣) الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ١٢٥ .

المبحث الثاني

تسميتهم منصوب (كان) ومرفوع (إن) خبراً

شاع في عرف النحويين التعبير عن منصوب (كان)، ومرفوع (إن) بالخبر، فـ (كان) وأخواتها أفعال ناقصة، ناسخة، تدخل على الجملة الاسمية، فترفع الاسم، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها [١] .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

و (إن) وأخواتها حروف ناسخة، ناصبة، تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم، ويسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها.

وتسمية الخبر هنا خبراً لـ (لكان) و (إن) على سبيل التجوز والتقريب، وذلك لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها.

وقد نص على ذلك ابن يعيش وغيره، قال في (شرح المفصل): "وأما قولهم: خبر (إن) وخبر (كان) فتقريب؛ لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها" [٢]

وقال الصبان: " تسمية المرفوع اسمها، والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية من المناسبة؛ لأن (زيداً) في: كان زيد قائمًا اسم للذات، لا لكان، والأفعال لا يخبر عنها" [٣]

وقد عبر سيبويه عن اسم (كان) وخبرها باسم الفاعل واسم المفعول، فقال متحدثًا عنها: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٣٣٧ .

(٢) شرح المفصل : ١ / ١٠٣ .

(٣) حاشية الصبان : ١ / ٢٢٦ .

والمفعول فيه لشيء واحد" (١)

وكذا فعل المبرد، فإنه ذكر هذه الأفعال ثم قال عنها: "وهذه أفعال صحيحة كـ (ضرب) ولكنا أفردنا لها باباً؛ إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى شيء واحد" (٢)

قال ابن مالك: "فأيَّ التعبيرين (٣) استعمل النحوي أصاب، ولكن الاستعمال الأشهر أولى" (٤)

وقد أوضح ابن يعيش العلة الواردة في تسمية سيبويه، فقال: "وحيث كانت – أي كان – داخلة على المبتدأ أو الخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل؛ إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، فقالوا: كان زيد قائماً، وأصبح البرد شديداً، وحيث كان المرفوع هنا والمنصوب لحقيقة واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين أُفرد الكلام عليه في باب منفرد، ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول، ولذلك قيل لمرفوعها اسم، ولمنصوبها خبر، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول" (٥)

وقال الصبان: "وقد يسمى المرفوع فاعلاً، والمنصوب مفعولاً مجازاً" (٦)

---

(١) الكتاب: ١ / ٤٥.

(٢) المقتضب: ٤ / ٨٦.

(٣) أي الاسم والخبر ، أو اسم الفاعل واسم المفعول .

(٤) شرح التسهيل : ١ / ٣٣٧.

(٥) شرح المفصل : ٧ / ٩٠.

(٦) حاشية الصبان : ١ / ٢٢٦.

فتسمية المعمول الثاني إذاً في جملتي (كان) و (إن) خبراً إنما هو من قبيل التجوز في العبارة، والتسمّح في الاستعمال، وهذا شيء اتفق عليه النحويون.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

المبحث الثالث

العطف بالرفع بعد استكمال (إنّ) خبرها

أجمع النحاة على جواز العطف بالرفع بعد استكمال (إنّ) خبرها [١] ، نحو: إن زيداً قائم وبكرُ، ومنه قول الشاعر:

وما قصَّرتْ بي في التسامي خؤولة ولكنّ عمِّي الطيبُ الأصل والخال [٢] .

ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في تخريجه [٣] ؛ فذهب فريق منهم الزمخشري – رحمه الله– إلى أنه معطوف بالرفع على محل (إنّ) وما عملت فيه؛ فقال: "ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع؛ جاز في قولك: إن زيداً ظريف وعمراً، وإن بشراً راكبُ لا سعيداً أو بل سعيداً،

أنْ ترفع المعطوف؛ حملاً على المحل، قال الله – تعالى -: (أن الله برئ من المشركين

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٧ – ٥٢.

(٢) البيت ذكر عجزه ابن هشام في أوضح المسالك: ١ / ٣٥٥ ، قال الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد : "وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزه إلى قائل معنى ، وقد بحثتُ فلم أعثر له على نسبةٍ إلى قائل معني " حاشية الشيخ محي الدين على أوضح المسالك : ١ / ٣٥٥ .

(٣) حاصل ما قالواْ فيه ينحصر في أربعة آراء :

أحدها : أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، والكلام من قبيل عطف الجمل .

والثاني : أنه مرفوع بالعطف على اسم (إنّ) ؛ لأنه كان قبل دخولها مرفوعًا بالابتداء.

والثالث : أنه معطوف على (إنّ) وما عملت فيه .

والرابع : أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل ضميراً.

(ب)رُاجع : التذييل والتكميل : ٥ / ١٨٤ وما بعدها.

ورسوله) [١] " [٢]

وما قاله الزمخشري – رحمه الله – من قبيل التجوّز في العبارة؛ ولذلك اعترض عليه ابن يعيش قائلاً:

"وقول صاحب الكتاب [٣] : (ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفعُ؛ جاز في قولك: إن زيداً ظريف وعمراً، أنْ ترفع المعطوف) ليس بسديدٍ؛ لأن (إنّ) وما عملتْ فيه ليس للجميع موضع من الإعراب؛ لأنه لم يقع موقع مفرد، وإنما المراد موضع (إنّ) قبل دخولها على تقدير سقوط (إنّ) وارتفاع ما بعدها بالابتداء" [٤] .

فاعتراض ابن يعيش بين أن كلام الزمخشري فيه تجوّز؛ ولذلك صححه بقوله: "وإنما المراد موضع (إن)..... " أي: أنه مرفوع، والعامل فيه هو الابتداء الذي وقعت (إنّ) موضعه.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) التوبة : ٣.

(٢) المفصل: ٤٠٣.

(٣) هو الزمخشري رحمه الله .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٦٧ .

المبحث الرابع

حـدُّ الصفـــةِ عند الزمخشري

أجمع النحاة على أن الصفة تكون بالاسم، وبالجملة، وبشبه الجملة [١] ؛ فمن الأول: قوله تعالى: "ولعبدٌ مؤمنٌ خير من مشرك" [٢]

وقوله: "الحمدُ للهِ ربِّ العالمين" [٣] .

ومن الثاني: قوله – تعالى -: "واتقوا يومـًا ترجعون فيه إلى الله" [٤]

وقوله – تعالى -: "يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس" [٥] .

ومن الثالث: رأيتُ عصفوراً فوق الشجرة، ورأيتُ رجلاً في المسجد.

ولذلك كان قول الزمخشري في تعريف الصفة: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" [٦] من قبيل التجوّز في العبارة؛ لأنها كما تكون اسمـًا؛ تكون جملةً، وتكون شبه جملة بالإجماع.

قال ابن يعيش مبينـًا هذا التجوز: " وقوله [٧] : الاسم الدال على بعض أحوال الذات،

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٩٥.

(٢) البقرة : ٢٢١.

(٣) الفاتحة : ٢.

(٤) البقرة : ٢٨١.

(٥) النحل : ٦٩.

(٦) المفصل : ١٥٩.

(٧) أي : الزمخشري .

فتقريب، وليس بحد على الحقيقة؛ لأن الاسم ليس بجنسٍ لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف، نحو: مررتُ برجلٍ قام، ومررتُ برجلٍ أبوه قائم، وبرجلٍ في الدار، ومن الكرام.

فقولنا (لفظ) أسدُّ؛ لأنه يشمل الاسم، والجملة، والظرف" [1] .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٤٧.

المبحث الخامس

تثنية (هذان وهاتان) و (اللذان واللتان)

عرف النحاة المثنى بأنه: ما دل على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه [١] ، وزاد الفاكهي: دون اختلاف معنى [٢] ، وهو يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء [٣] .

وقد وضع النحاة للاسم الذي يجوز تثنيته شروطًا ثمانية [٤] ، من هذه الشروط: الإعراب، فلا يثنى المبنى، ولذلك فإن تسميتهم (هذان، وهاتان)، و(اللذان واللتان) بالمثنى، ليست تسمية حقيقية، وإنما هو تجوز في اللفظ، وتسمّح في الاستعمال، قال المرادي: "وأما (هذان واللذان) ونحوهما، فصيغ وضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي عند المحققين" [٥] .

وفي التصريح: "الثاني – أي من شروط ما يثنى -: الإعراب، فلا يثنى المبنى، وأما نحو:

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٥٦ ، وتمهيد القواعد : ١ / ٣١٢ وأوضح المسالك : ١ / ٥٠ ، والهمع : ١ / ١٣٤ ، وحدود النحو، الأبذى : ٨٥ وشرح الحدود النحوية ، للفاكهي : ٨٨ .

(٢) شرح الحدود : ٨٨.

(٣) التصريح : ١ / ٢٣١ ، والهمع : ١ / ١٣٤ .

(٤) شرحها مفصلةً المرادي في توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٣٢٣ ، وما بعدها ، وينظر : التذييل والتكميل: ٣ / ١٨٥ ، وعلل التثنية لابن جنى : ٧٥ – ٧٨ ، والتصريح : ١ / ٢٣٠ ، والهمع : ١ / ١٤٠ وما بعدها ، وحدود الأبذى : ٨٦ ويراجع كذلك : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٦٨ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك: ١ / ٣٢٤، وقد خالف في ذلك ابن مالك في التسهيل وشرحه ، حيث ذهب إلى أن تثنية (هذان ، واللذان) تثنية حقيقية ، وأن الإعراب ليس شرطا في التثنية ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٥٩ ، ويراجع: المقاصد الشافية : ١ / ١٦٠ ، و١٧٢ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ١٨٦ .

(ذان) و(تان) و(اللذان) و(اللتان) فصيغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة حقيقية – على الأصح – عند جمهور البصريين" (١)

وقال السيوطي: "لا يثنى المبنى، ولا يجمع..... وأما (ذان، وتان، واللذان واللتان) فقيل: إنها صيغ وضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، ونسب للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيان، وقيل: إنها مثناة حقيقية، وأنها لما ثنيت أعربت، وهو رأى ابن مالك" (٢)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

(١) التصريح: ١ / ٢٣٠ ، وحدود الأبذى : ٨٦.

(٢) الهمع : ١ / ١٤١ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٦٠ ، والارتشاف : ١ / ٢٥٣ ، والمساعد بشرح تسهيل الفوائد : ١ / ٣٩.

المبحث السادس

قولهم بتثنية نحو (القمران)

وضع النحاة للاسم الذي يقبل التثنية شروطًا ثمانية، كما أشرنا في المبحث السابق [١].

ومن هذه الشروط: أن يكون للاسم ثانٍ في الوجود، فما لا ثاني له في الوجود لا يثنى حقيقةً، وعلى ذلك فتسميتهم، نحو (القمران) بالمثنى تجوز لا حقيقة.

قال المرادي: "الخامس – أي من شروط التثنية -: أن يكون قابلاً لمعنى التثنية، فلا تثنى الأسماء الواقعة على مالا ثاني له في الوجود كـ (شمس، وقمر) إذا قصدت الحقيقة" [٢]

وقال أيضا: "وأما نحو (القمرين) في الشمس والقمر، فمن باب التغليب" [٣]

وقد صرح ابن هشام بالتجوز في هذه التسمية، فقال: " والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى، لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز" [٤]

وفصل الشيخ خالد الأزهري شروط التثنية، وقال عن هذا الشرط: "الثامن – أي من شروط الاسم المثنى -: أن يكون له ثان في الوجود، فلا يثنى (الشمس)، ولا (القمر)،

---

(١) وفيه الإحالات إلى المصادر التي فصلت هذه الشروط، فأغنى عن إعادة ذكرها هنا .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٣٢٤ .

(٣) المرجع السابق : ١ / ٣٢٥.

(٤) شرح اللمحة البدرية : ١ / ٢١٤.

وأما قولهم: القمران، للشمس والقمر، فمن باب المجاز" (١)

وقد عبر السيوطي عن هذا الشرط باتفاق اللفظين – أي لفظي الاسمين اللذين يجمعهما لفظ التثنية -، ثم قال: "فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على مالا ثاني له في الوجود، كشمس، وقمر، والثريا، إذا قصدت الحقيقة" (٢)

(١) التصريح: ١ / ٢٣٠ ، وينظر كذلك : الارتشاف : ١ / ٢٥٣.

(٢) الهمع: ١ / ١٤٣ ، وينظر : حدود الأبذى : ٨٦.

المبحث السابع

إطلاق التأنيث على الألفين معاً في نحو (حمراء)

أصل كلمة (حمراء): حمرى بالقصر؛ فزادوا قبلها ألفًا أُخرى للمد؛ توسعًا في اللغة، وتكثيراً لأبنية التأنيث؛ ليصير له بناءان: ممدود ومقصور، فصارت: حمراا.

فالتقى في آخر الكلمة ساكنان: هما: ألف التأنيث، وهي الألف الأخيرة، وألف المد، وهي الأولى المزيدة، فلما اجتمعتا حُركت الثانية فانقلبت همزة، فقيل: حمراء [١] .

وبناءً على هذا تكون الألف الثانية التي انقلبت همزة هي ألف التأنيث؛ لأن الأولى هي المزيدة للمد لا للتأنيث.

قال ابن عصفور: "ومن قبيل ما أبدلت الهمزة فيه من الألف باطراد: إبدالهم الهمزة من ألف التأنيث، نحو: صحراء، وحمراء، وأشباههما، الهمزة في جميع هذا مبدلة من ألف التأنيث"[٢]

وقال ابن يعيش: " وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى في حمراء وصفراء للتأنيث، والثانية مزيدة؛ للفرق بين مؤنث (أفعل) نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وبين مؤنث فعلان، نحو: سكران وسكرى.

وهو قول غير مرضي؛ لأن علم التأنيث لا يكون إلا طرفًا، ولا يكون حشواً البتة.

وقول من قال: إن الألفين معًا للتأنيث واه؛ لعدم النظير؛ لأنا لا نعلم علامة تأنيث على حرفين، ومن أطلق عليهما ذلك؛ فقد تسمّح في العبارة؛ لتلازمهما" [٣] .

---

(١) يُراجع : شرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٩

(٢) الممتع في التصريف : ١ / ٣٢٩ ، ويراجع : أوضح المسالك : ٤ / ٣٠٠.

(٣) شرح المفصل : ١٠ / ٩ ، وينظر كذلك : الكتاب : ٣ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، والتعليقة لأبى على الفارسى : ٣٠ – ٣٧ ، والمقاصد الشافية : ٧ / ٢٩٩ ، والتصريح : ٢ / ٣١٧.

المبحث الثامن

إطلاق (الإبدال) على (التعويض) عند الصرفيين

البدل عند الصرفيين: "أن تُقيم حرفًا مقام حرفٍ، إما ضرورةً، وإما صنعة واستحسانًا" (١)

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وأما العوض فهو: "أن تُقيم حرفًا مقام حرفٍ في غير موضعه نحو: تاء (عِدة)، و (زنة)، وهمزة (ابن واسم)" (٢) .

ومن أمثلة البدل عندهم: كساء، وسماء، ودعاء (٣) .

وبناء على ذلك يتضح أن كل عوضٍ بدلٌ، وليس كل بدلٍ عوضًا؛ فالبدل أعم من العوض، والعوض أخص من البدل.

فهما يجتمعان في نحو: (عِدة)؛ لأن التاء عوض عن الواو المحذوفة من أوّل المصدر؛ إذ الأصل: وعد يعد وعداً، فحذفت الواو وعوض عنها التاء في آخر الكلمة فصارت: عدةً (٤) .

---

(١) شرح المفصل : ١٠ / ٧.

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) يُراجع: الممتع لابن عصفور : ١ / ٣٢٦.

(٤) قال ابن عصفور : "ويأتي مصدر (فَعَلَ) الذي فاؤه واو أبداً على وزن (فِعْلَة) أو (فَعْلٍ) في الغالب ، نحو : (وَعْدٌ) ، و (وعْدَةٌ) ، و (وَزْن) ، و (زْنَة) .....فأما (فَعْل) فلم تحذف الواو منه ؛ لخفة الفتحة.

(و)أما (فِعْلة) فحُذفت الواو منه ؛ لثقل الكسرة في الواو مع أنه مصدر لـ (فعل) قد حُذفت منه الواو ، فقالوا في : (وعدة) : عِدَةٌ ، فألقواْ كسرة الواو على ما بعدها وحذفوها". الممتع لابن عصفور : ٢ / ٤٣٠ – ٤٣١.

ويفترق عنه البدل في نحو: سماء؛ لأن الهمزة فيه بدل من الواو، ولكنها في موضعها؛ إذ الأصل: سما يسمو سمواً، سماو، فقلبت الواو همزةً؛ لتطرفها إثر ألفً زائدة [١] .

وقد عقد ابن جنى بابًا في (الخصائص) للفرق بين البدل والعوض [٢] ، قال فيه: "جماع ما في هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من (قام): إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عوض منها، وكذلك في لام غازٍ وداعٍ: إنها بدل من الواو، ولا تقول إنها عوض منها" [٣]

ثم قال: "فالبدل أعم تصرفًا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضا"[٤].

وقال الزمخشري في كتابه (الأحاجى) [٥] : الفرق بين العوض والبدل: أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه، والعوض لا يراعى فيه ذلك، ألا ترى أن العوض في (اللهم) في

(١) يُراجع : التكملة لأبى على الفارسي : ٢٢٤ ، والممتع في التصريف : ١ / ٣٢٦ ، وشرح الشافية للرضى : ٢/ ٣٢٤ ، وشرح ابن عقيل للألفية : ٤ / ١٠٧ ، وأوضح المسالك : ٤ / ٣٧٤ .

(٢) ولابن جنى كتاب كذلك في الموضوع ، اسمه (التعاقب) أورد خلاصته في الفصل المشار إليه من (الخصائص).

(٣) الخصائص : ١ / ٢٦٥.

(٤) المرجع السابق نفسه .

(٥) طبع الكتاب بعنوان (المحاجاة بالمسائل النحوية) وقامت بتحقيقه د. بهيجة باقر الحسينى ، نشر وطبع دار التربية ببغداد سنه ١٩٧٣م.

آخر الاسم، والمعوض عنه في أوله" [١]

وقد نقل السيوطي هذا الكلام في (الأشباه والنظائر) [٢] وتوسع في شرحه.

ولمّا كانا يجتمعان في نحو: (عِدة): أُطلق عليه بدل فيقال: التاء بدل من (فاء) الكلمة، وهو مع إطلاقه قليل؛ لأن (التاء) في غير موضع (فاء) الكلمة المعوّض عنها.

وقد نص على ذلك ابن جنى فقال:

"وتقول في العوض: إن التاء في (عدة) و (زنة) عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، فإن قلت ذاك فما أقلّه، وهو تجوز في العبارة" [٣]

وقال ابن يعيش: "العوض: أنْ تقيم حرفًا مقام حرفٍ في غير موضعه، نحو تاء (عدة) و (زنة) وهمزة (ابن واسم) ولا يُقال في ذلك (بدلُ) إلا تجوّزاً مع قلته" [٤] .

(١) أصل (اللهم) : يا الله ، ثم حذفت ياء النداء ، وعوض عنها الميم المشددة في أخر لفظ الجلال ، فسارت : اللهم .

(٢) جـ١ صـ٣٠١.

(٣) الخصائص : ١ / ٢٦٥.

(٤) شرح المفصل : ١٠ / ٧ .

المبحث التاسع

إطلاقهم على (أولاء) و (أولى) اسمي المقصور والممدود

عرف النحاة المقصور بأنه: كل اسم معرب آخره ألف لازمة، كالفتى والعصا. (١)

فخرج بالاسم غيره – وهو الفعل والحرف - كيخشى، وحتى، وإلى، وبالمعرب: المبنى، كمتى، وهذا، وبالألف: ما آخره ياء من المنقوص، والجاري مجرى الصحيح كجدْى وظبْى، وباللازمة: الأسماء الستة حالة النصب (٢) .

وسمى مقصوراً؛ لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس عن الحركات؛ قال ابن خالويه: "وإنما سمى المقصور مقصوراً لأنه قصر عن المد والإعراب وحُبس، وأخذ من قوله - تعالى-: (حور مقصورات في الخيام) (٣) " (٤) .

قال الرضى: "والأول أولى؛ لأنه لا يسمى نحو: غلامي مقصوراً وإن كان ممنوعًا من الحركات الإعرابية أيضا" (٥)

---

(١) انظر : المفصل : ٢٨٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٦ / ٣٦ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٥ وشرح ابن عقيل للألفية : ١ / ٨١ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهي : ٩٤ ، وشرح الشافية للرضى : ٢ / ٣٢٤ .

(٢) شرح الحدود للفاكهي : ٩٤ ، وانظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٨١ والأشموني : ١ / ١٠٠ .

(٣) الرحمن : ٧٢.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد : صـ٥ ، ويسمى الفراء المقصور بالمنقوص أيضا ، قال في كتابه (المنقوص والممدود) صـ١١ : "باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات ، من ذلك : المصدر الذى في (أفعل) الذى أنثاه (فعلاء) وهو منقوص، من ذلك : عَمِى عَمَىً ، وعَشِى عشىً ، وصدِىَ صدَىً " ، وكذا فعل ابن ولاد في كتابه (المقصور والممدود) صـ٤ – ٥ .

(٥) شرح الكافية : ١ / ٨٥.

تعريف الممدود: وعرف النحاة الممدود بأنه: كل اسم معرب آخره همزة بعد ألف زائدة، مثل: حمراء، وصحراء [١] .

فخرج بالمعرب المبنى كهؤلاء..... الخ ماقالوا [٢] .

ويلاحظ في تعريفي المقصور والممدود أن كلاً منهما يكون اسمـًا، ومعربـًا.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال ابن يعيش: "المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة؛ إذ الأفعال والحروف لا يقال فيها مقصور ولا ممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحو: (ما) و(ذا) فإنه لا يقال فيهما مقصور؛ لعدم التمكن، وشبه الحروف" [٣]

وقال الرضى: "والمقصور من ألقاب المعرب" [٤]

وبناء على ذلك فإن إطلاق النحويين على (أولاء) و (أولى) في الإشارة مقصوراً وممدوداً يكون من قبيل التجوز في الاستعمال، والتسمح في العبارة.

من ذلك الاستعمال، قول الزمخشري في (المفصل) [٥] : "أولاء، بالمد والقصر "، وقول ابن الحاجب [٦] : " أولاء: مداً وقصراً "، وقول ابن الناظم في شرح الألفية [٧]:

---

(١) المفصل : ٢٨٠ ، وشرح ابن عقيل : ٤ / ١٠١ ، وشرح الشافية : ٢ / ٣٢٤ وشرح الحدود للفاكهي : ٩٥ .

(٢) شرح الحدود للفاكهي : ٩٥ .

(٣) شرح المفصل : ٦ / ٣٦.

(٤) شرح الكافية : ١ / ٨٥.

(٥) صـ٢٨٠.

(٦) الكافية بشرح الرضى : ١ / ٨٥ وما بعدها .

(٧) صـ٥٤٠.

"وفى (أولاء) لغتان: المد، والقصر"، وقول ابن هشام في (أوضح المسالك) [١] : "(أولاء) ممدوداً عند الحجازيين، ومقصوراً عند بنى تميم"

قال ابن يعيش: "فأما قولهم في (هؤلاء، وهؤلاء): ممدود، ومقصور، فتسمحُ في العبارة" [٢]

وقال الفاكهي: "وما يقع في عبارة البعض من إطلاق المقصور على غير الاسم المعرب تسامح" [٣]

وقال أيضـًا: "ولا يسمى غير الاسم المعرب ممدوداً إلا تسمحـًا" [٤]

١ / ١٣٤.

(٢) شرح المفصل : ٦ / ٣٦ ، وانظر : شرح الشافية للرضى : ٢ / ٣٢٦.

(٣) شرح الحدود النحوية : ٩٤.

(٤) المرجع السابق : ٩٥.

المبحث العاشر

الاسم المُحلى بـ (ال) في قولهم: (يا أيها الرجل) بين النعت والبدل

الأصل في المنادى إذا كان محلى بـ (ال) ألاّ يُجمع بينه وبين حرف النداء في حالة الاختيار- عند البصريين [١] – إلا في حالتين [٢] ؛ وذلك: "لأن (يارجلُ) معناه كمعنى (ياأيها الرجلُ) فصار معرفةً بالقصد والإشارة إليه؛ فاستغنى بذلك عن الألف واللام، كما استغنتْ أسماء الإشارة بتعريف الإشارة عن الألف واللام، وكما استغني بـ (اضرب) عن (لتضرب)؛ فصار القصد والإشارة في النداء كالعوض من الألف واللام؛ فلا يجُمع بينهما في الكلام؛ فلا يجوز لك أن تقول: يا الرجلُ، ويا الغلام" [٣] .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فقولهم: (يا أيها الرجلُ) (يا) حرف نداء، و (أي) منادى مبهم مبني على الضم؛ لكونه مقصوداً إليه، بمنزلة: يارجلُ، و(ها) حرف تنبيه، و(الرجلُ) نعت لـ (أي) [٤] ، وهو نعت لازم؛ لأن: "الغرض نداء (الرجل)، وإنما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الألف واللام؛ فأتوا بـ (أي) وصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فصار (أي) و(ها) وصفته بمنزلة اسم واحد؛ ولذلك كانت صفةً لازمة" [٥]

وقول النحاة: (نعت) من باب التقريب والتجوز؛ لأن الأصل في النعت أن يكون مشتقاً

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية : ٥ / ٢٨٧.

(٢) إحداهما : لفظ الجلالة ؛ فيقال : يا الله ، والثانية : الجمل المحكية المسمى بها ، نحو : يا الرجلُ قائم ، إذا كانت (الرجل قائم) علماً على شخصٍ . يُراجع : المقاصد الشافية : ٥ / ٢٨٦ – ٢٩٠ .

(٣) المقاصد الشافية: ٥ / ١٨٦ – ٢٨٧ .

(٤) يُراجع : شرح المفصل : ١ / ١٣٠.

(٥) المرجع السابق.

أو مؤولاً بالمشتق؛ لأنه: "التابع الموضح متبوعه والمخصص له، بكونه دالاً على معنى في المتبوع، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ، أو في متعلق به نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه" (١) .

وكلمة (الرجل) من قبيل الجوامد، "والجوامد لا دلالة لها بوضعها على معانٍ منسوبة إلى غيرها" (٢) .

ولذلك قال ابن يعيش: "قولهم: (يا أيها الرجل) فـ (أي) منادى مبهم مبني على الضم.... والرجل نعت..... واعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو: (هذا الرجل) إنما هو عطف بيان،

وقول النحويين: إنه نعت؛ تقريب؛ وذلك لأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه، وهذه أجناس، فهي شرح وبيان للأول كالبدل، والتأكيد؛ فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتًا" (٣) .

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٣٥٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) شرح المفصل : ١ / ١٣٠ بتصرّف .

المبحث الحادي عشر

قولهم في همزة (كساء ورداء)

المشهور عند الصرفيين أن الهمزة في (كساء) بدل من الواو؛ لأن أصله: كساو؛ لأنه (فعِال) من الكسوة.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

والمشهور أيضًا أن الهمزة في (رداء) بدل من الياء؛ لأن أصله: رداي؛ لأنه (فعال) من الرديّة.

قال ابن عصفور: "ومن هذا القبيل – أي إبدال الهمزة –: إبدالها من الواو والياء إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: كساء، ورداء، وذلك أن الأصل: كساو، ورداى، فتحركت الواو والياء، وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلا الألف، وهي حاجز غير حصين؛ لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محل التغيير، أعنى طرفًا، فقلبتا ألفًا، فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الواو أو الياء مع الألف الزائدة، فقلبت همزة" (١)

وقال ابن هشام: "فصل: في إبدال الهمزة:

تُبدل من الواو والياء في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كساء، وسماء، ودعاء، ونحو: بناء، وظباء، وفناء" (٢) .

---

(١) الممتع في التصريف: ١ / ٣٢٦ ، وانظر كذلك : شرح ابن عقيل : ٤ / ١٠٧ ، وشرح الشافية للرضى : ٢/ ٣٢٤ ، التكملة لأبى على الفارسي : ٢٢٤ .

(٢) أوضح المسالك : ٤ / ٣٧٣ – ٣٧٤ .

وهذا المشهور يُعدّ من قبيل التجوّز في العبارة؛ لأن الهمزة في الحقيقة ليست بدلاً من الواو أو الياء، وإنما هي بدل من الألف التي هي بدل من الواو أو الياء؛ وقد نص على ذلك ابن يعيش قائلاً: "وأما (كساء ورداء) ونحوهما فالهمزة فيهما بدل من ألف، والألف بدل من واو أو ياء؛ وذلك أن أصل (كساء) كساو، ولامه واو؛ لأنه (فِعال) من الكُسوة.

ورداء: أصله رداي؛ لأنه (فِعال) من قولهم: فلان حسن الردية، ومثله: سقاء، وغطاء، فوقعت الواو والياء طرفًا بعد ألف زائدة، وفي ذلك مأخذان:

أحدهما: أن لا يعتد بالألف الزائدة، ويصير حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفًا.

والثاني: أن يعتد بها وتنزل منزلة الفتحة؛ لزيادتها، وأنها من جوهرها ومخرجها؛ فقلبوا أحرف العلة بعدها ألفًا كما يقلبونها مع الفتحة، فصار التقدير: كساا، ورداا.

فلما التقى الألفان وهما ساكنان؛ وجب حذف أحدهما أو تحريكه؛ فكرهوا حذف أحدهما؛ لئلا يعود الممدود مقصوراً ويزول الغرض الذي بنوا عليه الكلمة.

فحركوا الألف الأخيرة؛ لالتقاء الساكنين؛ فانقلبت همزةً؛ فصارت: كساء ورداء.

فالهمزة في الحقيقة بدل من الألف، والألف بدل من الواو والياء" (١) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠ / ٩ بتصرّف.

المبحث الثاني عشر

عدم دلالة المصدر على الزمان

المشهور عند النحاة أن المصدر لا يدل على الزمان، وإنما يدل على الحدث فقط، ولذلك قالوا في حدّه: "هو الاسم الدالّ على الحدث" (١) .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

واحتج البصريون بهذه الدلالة على أنه أصل الاشتقاق فقالوا:

"الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: الحدث، والزمان المُحصّل، والمصدر يدلّ بصيغته على شيء واحد، وهو الحدث.

وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل" (٢) .

وقالوا أيضـًا: "المصدر له معنى واحد، وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدلّ على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص" (٣) .

وهذا الكلام منهم هكذا على إطلاقه يُعَدّ من قبيل التجوّز في العبارة؛ لأن من المصادر ما يدلّ على الحدث والزمن، وهو المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل؛ فإنه يدلّ على الأزمنة الثلاثة، ولذلك قال ابن يعيش: " (أنْ) الخفيفة ينسبك منها ومن الفعل الذي بعدها مصدر؛ فيكون في موضع رفع بأنه فاعل، أو مبتدأ، أو في موضع نصب بأنه مفعول، أو في موضع مجرور بالإضافة؛ فمثال كونه فاعلاً: أعجبني أنْ قمت، والمراد

---

(١) حدود النحو للأُبّذي : ١٠٨ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٣٧.

(٣) التبيين للعكبري : ١٤٥ .

قيامُك، وزمان ذلك المصدر المضيُ؛ لأن فعله الذي انسبك منه كان ماضيـًا.

وكذلك لو كان فعله مضارعـًا، نحو قولك: يسرني أنْ تُحسن.

والمراد: إحسانُك، فهو مصدر زمانه المستقبل أو الحال كما كان الفعلُ كذلك" (١).

وقال الهرويِ: "اعلم أن (أنْ) لها سبعة مواضع:

أحدها: أنْ تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، فتكون هي والفعل اسمـًا بمعنى المصدر، وتنصب الفعل المستقبل، كقولك: أريد أن تقوم، ويسرني أن تقعد، و أعجبني أنْ خرجت، ومثله قوله – تعالى -: "أكان للناس عجبـًا أنْ أوحينا" (٢) المعنى: وحيُنا هذا في الماضي.

وقال – تعالى – في المستقبل: "وأن تصوموا خير لكم" (٣) ، و "وأن تعفوا أقرب للتقوى" (٤) .....

المصدر يكون لما أنت فيه، ولما مضى، ولما لم يأتِ" (٥) .

(١) شرح المفصل: ٨ / ١٤٩ .

(٢) يونس : ٢.

(٣) البقرة : ١٨٤.

(٤) البقرة : ٢٣٧.

(٥) الأُزهية في علم الحروف: ٥٩ – ٦١ بتصرّف يسير ، ويراجع : الجنى الداني : ٢١٤ ، ورصف المباني : ١٩٣.

المبحث الثالث عشر

قولهم: (إن الجار والمجرور في موضع نصب)

قسم النحاة الفعل – بحسب التعدي واللزوم – إلى: لازم، ومتعد،

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قال ابن الحاجب: "فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلّق، كضربَ، وغير المتعدي بخلافه، كقعد، والمتعدي يكون إلى واحد، كضرب، وإلى اثنين، كأعطى، وعلم، وإلى ثلاثة، كأعلم، وأرى، وأخبر، وخبر، وأنبأ، ونبأ، وحدّث" (١)

ثم إن المتعدي، منه ما يكون متعديًا بنفسه، وما يكون متعديًا بحرف الجر (٢) ، وإذا كان متعديًا بحرف الجر فإن النحاة يقولون: إن الجار والمجرور في محل النصب على المفعول به (٣) ، ولهذا يعطفون على الموضع بالنصب، كما في قوله – تعالى -: "وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم" (٤) في قراءة النصب (٥) .

---

(١) الكافية (بشرح الرضى) : ٥ / ١٤٨ ، وينظر أيضا : المفصل : ٣٤٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١ / ٢٧٨.

(٢) يسمى سيبويه التعدي بحرف الجر : الإضافة . انظر : الكتاب : ١ / ٤١٩ .

(٣) شرح المفصل : ٧ / ٦٥ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ١٢٩ ، والتصريح : ١ / ٣١٠.

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) وهى قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحفص ، عطفًا على قوله (وجوهكم ، وأيديكم) ، وقرأ الباقون بالجر؛ عطفًا على لفظ (برؤوسكم). انظر : التذكرة في القراءات ، لابن غلبون: ٢ / ٣٨٥ ، والحجة لأبى على الفارسى:٢ / ١١٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبى طالب : ١ / ٤٠٦ ، والحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : ١٢٩ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه أيضا : ١/ ١٤٣.

وهذا القول من النحاة فيه تجوز في الاستعمال، وتسّمح في العبارة؛ حيث إن المنصوب هو المجرور وحده لا الجار والمجرور، على هذا نص الرضىّ في شرحه للكافية، حيث قال: "والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل، لامع الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه، كالهمزة والتضعيف في: أذهبت زيداً، وكرّمتُ عمراً، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجار منفصلاً عنه، وكالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ، وقالوا: هما في محل النصب" (١) .

(١) شرح الكافية : ٥ / ١٤٩.

المبحث الرابع عشر

جعلهم جزأي المركب اسماً واحداً

المشهور عند النحاة أن الاسم المركب اسم واحد، وأن جزأيه يعدان بمنزلة الحروف في الكلمة الواحدة [١] ، قال ابن عقيل: "فمجموعه – أي المركب كامريء القيس – كلمة واحدة تحقيقًا؛ لأن المسمى به لا يدرك إلا بالجزئين، وهو كلمتان تقديراً؛ لأنه مركب من مضاف ومضاف إليه، فتصدق الكلمة على المجموع حقيقةً، وعلى كل من الجزئين مجازاً، وهو مجاز مستعمل عند النحاة" [٢]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وهذا الإطلاق يعد من قبيل التسمح في العبارة، والتجوز في الاستعمال، والدليل على ذلك أنهم عند النسبة إليه يحذفون عجزه وينسبون إلى صدره، ولو كانا اسمًا واحداً على الحقيقة لنسبوا إليه على لفظه دون حذف، كما ينسبون إلى سائر الأسماء المفردة، فيقولون في جعفر: جعفري، ونحو ذلك [٣] .

وقد نص على ذلك ابن يعيش فقال: "الوجه والقياس – أي في النسب إلى المركب– حذف الثاني منهما، يجعله الخليل بمنزلة تاء التأنيث، فـ (حضرموت) بمنزلة (طلحة)، وتقع النسبة إلى الأول، فتقول في النسبة إلى (معدى كرب): معدىّ، وفى (حضرموت): حضري، وفى (خمسة عشر): خمسىّ؛ وذلك لأن التركيب لم يجعلهما اسمًا واحداً

---

(١) المفصل : ٢١٨ والإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٥٢٠ ، وشرح الكافية للرضى : ٤ / ٦٧ وما بعدها ، ويراجع: تأصيل البُنا في تعليل البِنا ، للزركشي : ٧٨ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ١ / ٤ .

(٣) انظر : التكملة لأبى على الفارسي : ٢٥٣ ، وشرح الشافية للرضى : ٢ / ٧١ ، ٧٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٢ ، وشرح ابن عقيل : ٤ / ١٦٢ .

على الحقيقة"

ثم قال: "فعلم أن منزلة الثاني من الأول منزلة علامة التأنيث، ضمت إلى الصدر، فحذفت في النسب، ووقعت النسبة إلى الصدر، ولو كانا شيئًا واحداً على التحقيق وقعت النسبة إليهما" [١](أي: جزئي المركب).

(١) شرح المفصل: ٦ / ٦ .

المبحث الخامس عشر

قولهم: جزم المضارع في جواب الأمر ونحوه

إذا تقدم كلام يدل على أمر، أو نهى، أو استفهام، أو نحوها من أنواع الطلب، وقُصد معنى الجزاء، ولم يكن الفعل الواقعُ جزاءً مقترنـًا بالفاء [١] ، جزم الفعل عند النحاة، شريطة أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط [٢] .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ومن أمثلة ذلك قوله – تعالى -: "قل تعالوا أتلُ ما حرم ربكم عليكم" [٣] وقول امرئ القيس [٤] :

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل.

قال ابن مالك: "كل فعل مأمور به، أو منهى عنه، فلابد أن يكون سببًا لجلب مصلحة، أو دفع مفسدة، وإلا فلا فائدة في طلبه، فمن لوازم الأمر بكل فعل، أو النهى عنه: كونُه سببًا لأمر، فلهذا إذا خلا الجواب – في غير النفي – من الفاء، وقصد الجزاء جُزم؛ لأنه جواب لشرط مقدر، دل عليه ما قبل، تقول: زرْني أزرْك، وفى النهى: لا تعص الله

(١) إذا كان الفعل مقترنـًا بالفاء نصب في جواب النفي المحض، أو الطلب المحض ، نحو قوله – تعالى – : "لا يقضى عليهم فيموتوا" فاطر : ٣٦ ، وقوله – تعالى – : "ولا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبى" طه : ٨١ ، ونحو ذلك ، يراجع : شرح ابن عقيل : ٤ / ١١ ، وأوضح المسالك : ٤ / ١٨٧ ، وينظر كذلك : البحر المحيط : ١/ ١٧٥.

(٢) التصريح : ٤ / ٣٣٤.

(٣) الأنعام : ١٥١.

(٤) البيت مطلع معلقته الشهيرة ، وهى بديوانه :٢٩.

تنلْ رضاه، وفى الدعاء: اللهم ارزقني مالاً أتصدقْ به، فتجزم على تقدير: إن ترزقني، وإن لا تعص، وإن تزرني..... " (١)

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن جواب الأمر ونحوه مجزوم لتضمنه معنى الشرط، وعلى ذلك: الخليل، وسيبويه، والمبرد، والسيرافي، وأبو على الفارسي، والزجاجي (٢).

قال سيبويه: "فأما الجزم بالأمر فكقولك: ايتني آتك، وأما الجزم بالاستفهام فكقولك: ألا تأتيني أحدثْك؟ وأما الجزم بالتمني، فكقولك: ليته عندنا يحدثْنا، وأما الجزم بالعرض، فكقولك، ألا تنزلُ تصبْ خيراً؛ وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتنى) بـ (إن تأتنى)" (٣)

ثم قال: "وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب"(٤)

وقال المبرد: "واعلم أن جواب الأمر والنهى ينجزم بالأمر والنهى، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء، وذلك لأن جواب الأمر والنهى يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحًا، وذلك قولك: ائتنى أكرمْك؛ لأن المعنى: فإنك إن تأتني أكرمك، ألا ترى أن الإكرام

(١) شرح التسهيل: ٤ / ٣٩، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٥١.

(٢) الكتاب: ٣ / ٩٣ ، والمقتضب : ٤ / ٨٤ ، وشرح السيرافي : ١٠/ ١٢٣ وما بعدها ، والإيضاح للفارسي : ٣٣٣ ، وجمل الزجاجي: ٢١٠.

(٣) الكتاب : ٣ / ٩٣.

(٤) المرجع السابق .

يستحق بالإتيان؟ " [١]

وقال الزجاجي في الجمل، (باب ما يحذف من الجوابات): "اعلم أن جواب الأمر، والنهى، والاستفهام، والتمني، والعرض، والجحد، مجزوم على معنى الشرط، وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبًا، كان بغير الفاء مجزومًا" [٢]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد اختلف النحاة اختلافًا طويلاً في الجازم للفعل الواقع في جواب الأمر ونحوه [٣] ، وأيا ما كان الأمر فقد استعملوا هذه التعبيرات في كل الأحوال: جواب الأمر، وجواب النهى، وجواب التمني، ونحوها، وهذا ما يعنينا في هذا البحث؛ إذ إن هذه الاستعمالات والتعابير على سبيل التجوز وليس الحقيقة؛ وذلك لأن الأمر ونحوه مما لا يستلزم جوابًا.

وقد نص على ذلك السيرافي في شرحه لسيبويه، فقال: "هذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر، والنهى، والاستفهام، والتمني، والعرض، تغنى عن ذكر الشرط بعدها، ويكتفى بذكرها عن ذكره، فلذلك تجوّز سيبويه في عبارته، فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها" [٤]

---

(١) المقتضب : ٤ / ٨٤ ، ٨٥.

(٢) غلّط ابن عصفور الزجاجي في إدراجه (الجحد) أي النفي ضمن هذه المعاني التي يجزم المضارع بعدها، فقال: "وقول أبى القاسم: (والجحد) غلط؛ لأنه إنما جزم جواب الأمر، والنهى، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، لشبهه بالشرط وفعله، وليس كذلك النفي" انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢ / ١٩٢، وينظر كذلك: إصلاح الخلل للبطليوسي: ٢٦٣ ، وقال أبو حيان : "والصحيح أن الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز ، ولم يرد به سماع ، ولا يقتضيه القياس "الارتشاف : ٢ / ٤١٨ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٣٩ ، ٤٠ ، والتصريح : ٤ / ٤٣٤ وما بعدها .

(٤) شرح الكتاب: ١٠ / ١٢٣.

ثم قال: "وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ واتساع، كما اتسع في نصب الظرف، وقال في نحو، زيدُ خلفَك: النصب بما قبله" (١)

وقد نص ابن يعيش على ذلك أيضا فقال: "اعلم أن الأمر، والنهى، والاستفهام، والتمني، والعرض يكون جوابها مجزومـًا، وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة، وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب، والكلام بها تام، ألا ترى أنك إذا أمرتَ فإنما تطلب من المأمور فعلاً، وكذلك النهى، وذلك لا يقتضى جوابـًا؛ لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده" (٢)

(١) المرجع السابق.

(٢) شرح المفصل: ٧ / ٤٨.

الخاتمة

وبها أهم نتائج البحث

وبعد: فقد عايشت كتب التراث النحوي – قديمها وحديثها – حينًا من الدهر، تتبعًا لهذا الموضوع الدقيق، وجمعًا لمسائله.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

وقد توصلت بعد الدراسة إلى عدة نتائج، أُوجزُ أهمها فيما يلي:

أولاً: التسمح في العبارة، والتجوز في الاستعمال نوع من الاتساع اللغوي، الذي تتمتع به اللغة العربية، والذي مارسه النحويون في موضوعات شتى، وبصور مختلفة.

ثانياً: التجوز والتقريب يختلف عن التوسع اللغوي، والاتساع النحوي، الذي يعنى الحذوف والتقديرات التي يمارسها النحاة في القواعد، التي سماها ابن جنى (شجاعة العربية)، وأفرد لها بابًا واسعًا في كتابه (الخصائص) [١] ، وأفاض في الحديث عنها ابن هشام في كتابه (المغنى)، وخصّها بالباب الثامن من الكتاب، عنون له بقوله: (ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية)[٢]

ثالثاً: لم يقف كثير من النحويين عند هذا الموضوع، ولم يستعملوا هذا المصطلح، وهو (التجوز)، وكان أكثرهم وقوفًا عنده، واستعمالاً له، وتنبيهًا عليه موفق الدين ابن يعيش في شرحه للمفصل، وابن جنى في كتابه (الخصائص)، وإن كانوا جميعًا – وعلى رأسهم سيبويه– يتداولونه من حيث المضمون.

رابعاً: التجوز في الإطلاق والاستعمال مجرد إجراء لفظي لا يترتب عليه حكم، ولا ينبني عليه قاعدة.

---

(١): ٤٤٧.

(٢) مغنى اللبيب: ٢ / ٧٧٩.

خامساً: مخالفة القواعد العامة المقررة عند النحاة في الإطلاق والاستعمال هي الأصل في القول بالتجوز عندهم، فكل كلام كان ظاهره مخالفًا للقواعد المقررة عند النحاة، فإنه يُعد من قبيل التجوز في العبارة.

سادساً: أحيانًا يكون القول بالتجوز في استعمال شائع عند جمهرة النحويين (وهذا أكثر صور البحث)، وأحيانًا يكون الحكم بالتجوز في استعمالٍ ما عند نحويّ واحد، وذلك كما حكم ابن جنى بالتجوز في اللفظ على ما سماه ابن السراج بـ (علة العلة) [١] ، وكما أطلق على تسمية أبى القاسم الزجاجي (كان) وأخواتها حروفًا؛ لشبهها بالحروف في كونها دالةً على معنى في غيرها [٢] ، وكإطلاق الزمخشري الصفة على الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات [٣] ، مع أن الصفة – كما تكون اسمًا – تكون جملة وشبه جملة.

سابعاً: يعد التجوز في العبارة والاستعمال مظهراً من مظاهر المرونة التي هي من أبرز سمات العربية، وتتبدى واضحة في تراكيبها، وطرائق تأليف جملها وعباراتها.

وأخيراً: أوصى نفسي وإخواني الباحثين بإنعام النظر في تراثنا الأصيل، وصبر النفس عليه، والوقوف عند دقائقه وأسراره؛ ففي تراثنا – وما أكثر ما فيه – كنوز مخبأة، ودرر لم تفتح الأصداف عنها، ويواقيت نادرة، علاها ركام الجهل حينًا، والنسيان أحيانًا أخرى، حتى إذا قيض الله لها المنقب الدؤوب، والغواص الذي لا يخشى الهلكة أسلست قيادها في يده، وخرجت معه ليعم نورها ونفعها الجميع.

وقد بذلت في هذا البحث المتواضع قصارى جهدي، وغاية وسعى، وأرجو أن أكون قد أضفت شيئًا – ولو يسيراً – إلى المكتبة العربية، والدرس النحوي يسد فراغًا في ناحية من

---

(١) الخصائص: ١ / ١٧٣.

(٢) الجمل: ٤١ .

(٣) المفصل : ١٥٩ .

نواحيه، فإن كان ذلك فلله الحمد والمنة، ومنه وحده التوفيق والرشاد، وإلا فحسبي أنى حاولت، والإنسان محل النسيان، والصفح عن زلات الضعاف من شيم الأشراف، والحسنات يذهبن السيئات.

والحمد لله أولاً وآخراً

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

المراجـــع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: مصطفى أحمد النماس ط / المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

٢. الأزهية في علم الحروف، تأليف / على بن محمد النحوي الهروى، تحقيق عبد المعين الملوحى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٤. الأصول في النحو لابن السراج محمد بن السرى، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى، ط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.

٥. إعراب القراءات السبع وعللها، تأليف / أبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذانى النحوي الشافعي، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى / ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنباري النحوي، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد، ط / دار الفكر.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف: الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية الطبعة الخامسة / ١٣٨٦هـ - ١٦٧م.

٨. الإيضاح لأبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

٩. البحر المحيط، لأثير الدين أبى حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط/ در الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٠. تأصيل البُنا في تعليل البنا، تأليف بدرالدين الزركشي، تحقيق / عادل فتحي رياض، ط/ دار البصائر / الطبعة الأولى / ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

١١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف / أبى البقاء العكبري تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط / مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

١٢. التذكرة في القراءات، تأليف الشيخ / أبى الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، ط/ الزهراء للإعلام العربي الطبعة الثانية ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

١٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأثير الدين أبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

١٤. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، ط/ دار الفكر، وبهامشه حاشية الشيخ يسن بن زين الدين العليمي الحمصي. وأيضـًا طبعة الزهراء للإعلام العربي، بتحقيق د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، الطبعة الأولى/ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٥. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى، ط/ الأمانة، شبرا – القاهرة، الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٦. التكملة لأبى على الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، ط / دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل –١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد / لمجد الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش تحقيق أد/ على محمد فاخر وآخرين، ط دار السلام الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم ط/ دار الفكر العربى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٩. التوطئة: لأبى على الشلوبينى، تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع / دار التراث العربى، القاهرة.

٢٠. الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، ط دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢١. حاشية الدسوقي على المغنى / للشيخ عرفة الدسوقي– ط المشهد الحسينى سنة ١٣٨٦هـ.

٢٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن على الصبان، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، ومعه كتاب: شرح الشواهد، لبدر الدين العينى، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

٢٣. الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خاليه، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم ط دار الشروق – بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٤. الحجة للقراء السبعة، تأليف / أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه / كامل مصطفى الهنداوي ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٢٥. الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تأليف / أبى محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتى ط دار المريخ – الرياض – الملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م

٢٦. الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق / محمد على النجار، ط / المكتبة العلمية.

٢٧. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبى الفضل، ط دار المعارف.

٢٨. رصف المباني في شرح حروف المعاني، تأليف الإمام أحمد بن عبد النور المالقى تحقيق أ. د. أحمد محمد الخراط، ط دار القلم – دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

٢٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: أبى عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ٢٠١٠م.

٣٠. شرح ابن عقيل، قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، الهمدانى، على ألفية ابن مالك بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ط مكتبة دار التراث، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣١. شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائى الجيانى الأندلسى، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون ط

هجر – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

٣٢. شرح الحدود النحوية تأليف: جمال الدين عبد الله بن أحمد بن على بن محمد الفاكهي، تحقيق الدكتور: محمد الطيب الإبراهيم، ط دار النفائس، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٣٣. شرح الرضى على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط عالم الكتب، الطبعة الأولى / ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

٣٤. شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري، تحقيق د / صلاح رواى، ط حسان القاهرة، الطبعة الأولى.

٣٥. شرح المفصل: تأليف الشيخ موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوي، ط عالم الكتب – بيروت.

٣٦. شرح جمل الزجاجي لأبى الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الإشبيلي تحقيق / فواز الشعار ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م

٣٧. شرح حدود النحو، لأحمد بن محمد بن محمد الأبذى، شرحها ابن القاسم المالكى، تحقيق الدكتور خالد فهمي، مكتبة الآداب – الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٣٨. شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى، تحقيق الشيخ/ محمد نور الحسن وزميليه، ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٣٩. شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين، طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) الطبعة

الثانية.

٤٠. ظاهرة الاتساع في النحو العربي، د. حسن محمود شبانة، ط دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٤١. علل التثنية لأبى الفتح ابن جنى، تحقيق الدكتور صبح التميمي، ط مكتبة الثقافة الدينية- مصر

٤٢. فقه اللغة وسر العربية، لأبى منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا ورفيقيه، ط مصطفى البابي الحلبى، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٤٣. كتاب سيبويه أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط/ دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى.

٤٤. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تأليف / أبى محمد مكى بن أبى طالب القيسي، تحقيق الدكتور / محى الدين رمضان، ط/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٥. اللباب في علل البناء والإعراب، أبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د. عبد الإله النبهان وغازي طليمات، ط/ دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٤٦. المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، لابن إياز البغدادى، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، ط دار عمار - عمان، الطبعة الأولى / ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٤٧. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، ط مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة الملك عبد العزيز بمكة

المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٨. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.

٤٩. المفصل في صنعة الإعراب، لأبى القاسم الزمخشري، محمد بن عمر بن محمد الخوارزمى، تحقيق الدكتور: خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٥١. المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢.

٥٢. المقتضب، صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

٥٣. المقصور والممدود لابن ولاد، أبى العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري، تحقيق بولس برونله، ط ليدن ١٩٠٠م.

٥٤. المقصور والممدود لأبى على القالى، إسماعيل بن القاسم، تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدى ط / مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٥. الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د / فخر الدين قباوة، ط دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٥٦. المنقوص والممدود، لأبى زكريا الفراء، تحقيق عبد العزيز الميمنى، ط دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٥٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف / الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي تحقيق / أحمد شمس الدين، ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١	**المقدمــة**	١٢٠٣
٢	**الفصل الأول: التجوز... تعريفه ـ صوره ـ أسبابه**	١٢٠٨
٣	**المبحث الأول**: تعريف التجوز والمراد به في هذا البحث	١٢٠٩
٤	**المبحث الثاني**: ألفاظ ترادف التجوز في الاستعمال النحوي	١٢١١
٥	**المبحث الثالث**: صور التجوز	١٢١٥
٦	**المبحث الرابع**: الأسباب التي أدت إلى تجوز النحاة في العبارة والاستعمال	١٢١٨
٧	**الفصل الثاني: ـ التجوز في التراث النحوي.. دراسة تطبيقية على أبواب نحوية وصرفية**	١٢٢٣
٨	**المبحث الأول**: تسمية (كان) وأخواتها أفعالا	١٢٢٤
٩	**المبحث الثاني**: تسميتهم منصوب (كان) ومرفوع (إن) أخباراً	١٢٢٧
١٠	**المبحث الثالث**: العطف بالرفع بعد استكمال (إن) خبرها	١٢٣٠
١١	**المبحث الرابع**: حد الصفة عند الزمخشري	١٢٣٢
١٢	**المبحث الخامس**: تثنية (هذان وهاتان واللذان واللتان)	١٢٣٤
١٣	**المبحث السادس**: قولهم بتثنية نحو (القمران)	١٢٣٦
١٤	**المبحث السابع**: إطلاق التأنيث على الألفين معًا في نحو (حمراء)	١٢٣٨

١٥	**المبحث الثامن**: إطلاق الإبدال على التعويض عند الصرفيين	١٢٣٩
١٦	**المبحث التاسع**: إطلاقهم على (أولاء) و (أولى) اسم المقصور والممدود	١٢٤٢
١٧	**المبحث العاشر**: الاسم المحلى بـ (ال) في قولهم (يأيها الرجل) بين النعت والبدل	١٢٤٥
١٨	**المبحث الحادي عشر**: قولهم في همزة (كساء، ورداء)	١٢٤٧
١٩	**المبحث الثاني عشر**: عدم دلالة المصدر على الزمان	١٢٤٩
٢٠	**المبحث الثالث عشر**: قولهم إن الجار والمجرور في موضع نصب.	١٢٥١
٢١	**المبحث الرابع عشر**: جعلهم جزأي المركب اسمًا واحدا.	١٢٥٣
٢٢	**المبحث الخامس عشر**: جزم المضارع في جواب الأمر ونحوه.	١٢٥٥
٢٣	**الخاتمـــــة**	١٢٥٩
٢٤	**المراجـــــع**	١٢٦٢
٢٥	**الفهـــــرس**	١٢٧٠

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية